



قرار رقم ١٤٩٨ /

إن المدير العام

بناء على أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ / لعام ٢٠٠٤

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم ٩ / لعام ١٩٧٤

وعلى قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٢٣ / تاريخ ٢٠٢١/٣/٨

وعلى قرار محكمة القضاء الإداري رقم ٤/٩٧٦ لسنة ٢٠١٩ المكتسب الدرجة القطعية

وعلى إعلان الحكم الصادر عن مجلس الدولة المسجل برقم ١٠٤٤٨ و تاريخ ٢٠٢١/٣/١٠

وعلى كتاب مديرية الشؤون القانونية رقم ١٠٩٥٠ / ق تاريخ ٢٠٢١/٣/١٥

يقرر ما يلي

مادة ١-

ينفذ قرار محكمة القضاء الإداري رقم ٤/٩٧٦ لسنة ٢٠١٩ (الحائز قوة الأمر المقتضي) في القضية رقم ٤ / ٢٥١ لعام ٢٠١٩ بالدعوى المقامة من قبل الشركة السورية للنفط بمواجحة شركة شيميتز الالمانية موضوع العقد / ١٢٩ / لعام ٢٠٠٤ لإجراء عمارة كهربائية لقسم الكهربائي للعنفات الغازية عدد ٦ / وتقديم التعلم التبديلية

مع أجور الخبراء والتدريب والمتضمن :

١ - قبول الدعوى والطلبات العارضة شكلاً .

٢ - قبولها موضوعاً في شطر منها والزام الشركة المدعى عليها (الالمانية شيميتز) بأن تدفع للجهة المدعية مبلغاً وقدره ٣٣,٣٨١,٠٤٤ ل.س / فقط ستة وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وواحد وثمانون ألفاً وأربعين وأربعين ليرة سورية لا غير مع الفائدة القانونية على المبلغين المذكورين بنسبة ٥ % سنوياً اعتباراً من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية ولحين الوفاء التام وهو البليغ المتوجب لإدارة المدعية بذمة الشركة الالمانية نتيجة التناقض بين مستحقات الطرفين من العقد / ١٢٩ / لعام ٢٠٠٤ موضوع الدعوى .

٣ - أحقيبة الإدارة المدعية بمصادرة كفالات التأمينات النهائية المقدمة للعقد موضوع الدعوى الصادرة عن المصرف التجاري السوري فرع رقم ١ / بدمشق برقم ٢٠٠٤/١١٠١٢٧٦٢٢٠٠٤ / تاريخ ٢٠٠٤/٣/١٠

وباستيفاء قيمة الكفالة من أصل المبلغ المحكوم به آنفاً ورفض ما يجاوز ذلك من طلبات .

٤ - حفظ حق الإدارة بمحطالية المؤسسة العامة السورية للتأمين بالتعويض عن الضرر اللاحق بها جراء الحريق الذي طال منوبة العنفة الخامسة .

٥ - إعادة نصف الرسوم المسددة من الجهة المدعية إليها وتضمينها النصف الآخر وتضمين الطرفين مناصفة المصاريق ونفقات الخبرة وكل منها / ٥٠٠ ليرة سورية مقابل أتعاب المحاماة .

يلغى هذا القرار من يلزم لتنفيذه .

مادة ٢-

دمشق في ٢٠٢١ / ٣ / ٢٠

السيد مدير العام
الدكتور المهندس فراس قدور

السيد مدير العام
٢٠٢١/٣/٢٠
AAK

صورة إلى :
 دائرة الموارد البشرية مع المرفق
- المالية - الرقابة الداخلية - ايجارية
- القانونية - الشيوخ